١٩٢



کتابخانه آستانقدس

اسم کتاب: شرح شافیه ضمیمهٔ آن نسیم السحر ۶ بی

مصنف: احمدبن حسن جاربردی — ومؤلف آن ابومنصور ثعالبی است

مؤلف: حرره محمدعلی عرفانیان

خطی: نسخ نستعلیق والشکسته — ۱۳۶۳/۹/۲۴

جلدی:

سال ~~چاپ یا~~ تحریر محرم ۱۰۶۵ — عدد اوراق جمعاً ۱۸۱

جزء کتب صرف ونحو — شماره خصوصی

شماره عمومی ۱۳۹۰۵ — شماره قبض

واقف زیبارل [illegible] — تاریخ وقف ویاری آذرماه ۱۳۵۲

طول ۲۰/۴ — عرض ۱۴/۵ — شماره صفحات

رب سهل ويسر علينا

هذا كتاب شرح الشافيه
المشتهر بجار البردي

بسم الله الرحمن الرحيم

نحمدك يا من بيده الخير والجود وليس في الحقيقة غيره بموجود ونصلي على رسولك محمد طيب العرق والعود الموعود بالبعث في مقام محمود وعلى آله وصحبه الذين اطاعوك في القيام والقعود والركوع والسجود **وبعد** فيقول الفقير الى الله الغني احمد بن الحسن الجاربردي لما كان كتاب التصريف الذي صنفه الفاضل المحقق والعالم المدقق علامة الورى جمال الدين ابو عمرو عثمان بن الحاجب المالكي رحمه الله تع مكانا عليا مع صغر حجمه ووجازة نظمه مشتملا على فوائد شريفة وقواعد لطيفة محتويا على دقائق اسرار العربية منطويا على مباحث التي هي مفتاح العلوم الادبية ولم يتفق له شرح يذلل صعابه ويخرج من قشره لبابه ويخدر دانه بعيد لم يكشف في شرح عنها القناع فليسطر في شرح مواضع المشكلة من يذود في حلوم انكارا ونزاع ومستترا انه لم يتنبهن شارح الى هذه الاوان ولم يطمثهن انس قبلهم ولا جان ثم اشار الي جمع من الفضلاء ان اكتب له شرحا يحل به الفاظه ومعانيه وتنكشف عما ابنيه ومبانيه وكنت اتعلل بلعل وعسى وسوف وربما وذلك لصعوبة المسالك ووعورة المرتقى حتى توسلوا بما لا يسعني معه المخالفة وكان ذلك مظنة من الله تع بالمعاو وحاولت الوصول الى الحضرة من حضرة الله تع باوفر حظ من العلى واوفق من الفضائل

العلمية والعملية بالقدح المعلى والرقيب ولم يترك في حوزة المكارم السنية مكانا لاو حوته قول من قال شعر ∴ لقد فلت لم سبل المعاني ∴ وفاق الخلق طرا بالبيان ∴ وهو الصاحب الاعظم والدستور المفخم واهب السيف والقلم سلطان وزراء بني آدم صاحب ديوان الممالك المنقذ للخلائق من المهاوي والمهالك وهي له طبعية لا وضعية وحقيقية لا اضافية ولا يصلح الا له قول من قال شعر ∴ اتته الوزارة منقادة ∴ اليه تجرر اذيالها ∴ فلم تك تصلح الا له ∴ ولم يك يصلح الا لها ∴ ولو رامها احد غيره لزلزلت الارض زلزالها ولم تقطعه بنات القلوب ∴ لما قبل الله اعمالها ∴ ولا يعني غيره بقول القائل شعر ∴ جنابك مثل روضات الجنان ∴ ومنك تنال غايات الاماني ∴ حللت من المكارم في ذراها ∴ ففيها انت كالسبع المثاني ∴ تلاوات من الرحمن نعمى ∴ اليك فطوبها ابدا دوالي ∴ سعد الملة والدين ملجأ الافاضل والاعاظم في العالمين كهف المظلومين مغيث الملهوفين مغني الملوك والسلاطين محمد بن صاحب المعظم والدستور المكرم ازهد ملوك العالم ما كان مكرمة الا وكان لها حائزا ولا محمدة الا وكان بها فائزا تاج الملة والدين علي الساوجي ادام الله له العز والرفعة وبسط له التمكين والمعدلة ولا شغله الترفع بها عن الشكر لواهبها ولا امد العين الى التمتع بها عن التفكر في الاء صانعها فان الشكر مربوط بالمزيد والتامل سبب للتجريد شرعت فيه لا شرحه اتم شرحا يوضحه غاية الايضاح ويغني عن بقية الشروح اغناء الصباح من المصباح بحيث يطلع على ما في الكتاب من الخفايا والمزايا ليعلم الناظر فيه

كم خبايا في زوايا ويشتمل على تقسيمات وترديدات يخ عنه الكتب مما استخرجته بفكر الفاتر ونظري القاصر بعون الله القادر ويقول من يطرق اسماعه كم ترك الاول للآخر مضافا الى ذلك ما يلائمه من التعليلات ويوافقه من التمثيلات متوسطا بين الاكثار الممل والايجاز المخل مسوقا فيه الكلام على وجه تتحل به المواضع المشكله من الشرح المنسوب الى المص مشيرا الى مواضع النظر منه ومن شرح غيره من الشارحين مستعينا بالله تع في جميع ذلك انه خير مستعان وعليه التكلان وجعلته وسيلة للوصول الى حضرته العليه وسدته السنيه ازادهما الله العلو والسنا وادام الله اقبال القلوب والالسن اليهما بالمدح والثناء اذ هو تحفة تبقى ببقاء الايام والدهور ولا تفنى بكرور الاعوام والشهور فانه مما سبقني احد في هذا الفن بهذه الطريقه ولا فتح احد قبلي كمام هذه الحديقه فما ترى فيه من التقسيمات الغريبه والتنبيهات العجيبة انا ابو عذره ومقتضب حلوه ومره وهو مع تنقيحه لهذا الكتاب غاية التنقيح وايضاحه له غاية التوضيح غير مختص بهذا الكتاب بل يحصل ضبط جميع الكتب المصنفه في هذا الباب فمن له بهذا الكلام سوء الظن فعليه المراجعة الى الكتب المصنفه في هذا الفن وان خلقني في هذا المقال من المدعين فقل فات باية ان كنت من الصادقين هذا والمرجو من اكابر الفضلاء واماثل العلماء ان ينظروا فيه بعين الرضا ويصلحوا ما عثروا عليه فيه من الزلل والخطأ فاني بالنقصان لمعترف وللخطايا لمعترف ولنا اسال الله تع الهام الصواب انه على كل شيء قدير وبالاجابة جدير قوله التصريف علم باصول تعرف بها احوال ابنية الكلم التي ليست باعراب لما كان قوله علم شاملا للمقصود وغير المقصود

اردفه بما يخرج سوى المحدود فخرج بقوله تعرف بها احوال ابنية الكلم سوى النحو والصرف وبقوله ليست باعراب علم النحو باقسامه اى بحث المبنيات والمعربات فانه بقي هذا الكتاب اعراب القران مثلا وان كان مشتملا على ذكر الاعراب والبناء ويشهد له قول المصنف في اول الكتاب ان الحق تقدمه في الاعراب فاندفع اعتراض بعض الشارحين بانه غير مانع لدخول المبنيات فيه وانما قال احوال ابنية الكلم ولم يقل ابنية الكلم ليكون الحد جامعا اذ يخرج عنه حينئذ بعض احكام الادغام نحو انا ضرب بعيرك وانما قيدنا بالبعض لان بعضها داخل في الابنيه وهو الادغام في كلمة واحدة نحو شد يشد واذا كان في كلمتين فح يكون داخلا في الاحوال لانه حال يطرء على الكلمة من كلمة اخرى ويخرج ايضا ح بعض احكام التقاء الساكنين مثل اضرب الرجل وانما قيدنا بالبعض لان البعض الاخر داخل في الابنيه وهو الذي يكون في كلمة واحدة اذ هو راجع الى ابنية الكلم لا الى احوالها نحو انطلق بسكون اللام وفتح القاف في انطلق ويخرج احكام الوقف لانها ليست راجعة الى ابنية الكلم لان الوقف على جعفر وينك واشباههما بالسكون او بالروم او بالاشمام ليس راجعا الى بناء الكلمة هكذا ذكر في شرح المنسوب الى المص واورد عليه بعض الشارحين بانه ينبغي ان بقي بعض احكام الوقف ايضا لان بعضها راجع الى ابنية الكلمة وهو الوقف بتضعيف الاخر نحو جعفر وفيه نظر لانا قد ذكرنا ان بعض احكام الادغام راجع الى الابنيه وهو ما يكون في كلمة واحدة وبعضها الى احوال الابنية وهو ما يكون في كلمتين وهكذا ذكرنا في التقاء الساكنين فاي شيء يفرق بين احوال جعفر اذا وقف عليها بالسكون او بالروم او بالاشمام او بالتضعيف فجعل بعضها

راجعاً الى الابنيه والبعض الآخر الى احوال الابنية تحكّم اما الوقف بالاشمام في حالة كالتضعيف في حالة اخرى ولا اثر لكون التغير في بعض الصور بالحرف الاخرى

المقول الشارحين الاعراب داخل في احوال ابنية الكلم لان المنبيّ نكون ابنيّته على حال باعتباره فانه يدل على ما قلنا اذ الاعراب اعمّ من ان يكون بالحركات او الحروف و في بعض ما ذكرنا وان كان نظر سنذكره لكن ذكرناه كما ذكروا تاسّياً بهم واورد على هذا الحدّ ان زيادة قوله احوال وان افاد ما ذكرتم لكن اخلّ به من وجه اخر لانه خرج به معرفة ابنية الكلم لانه لا يلزم من اسناد المعرفة الى المضاف اسنادها الى المضاف اليه فيلزم ان لا يكون ابنية الكلم من التصريف وهي منه وجوابه انه ان اريد بابنية الكلم موادها وجواهرها فلا بأس بخروجها اذ هي من مباحث اللغة وليست من مباحث التصريف وان اريد ما يطرء على الكلمات من الهيئات والاحوال فهي نفس احوال ابنية الكلم والاضافة بيانية كما في قولهم شجر اراك فمعنى قوله احوال ابنية الكلم هي الالفاظ باعتبار حروفها وسكناتها وحركاتها الموضوعة لها باعتبار زيادة للكلمة واحوال الكلمة هي العوارض التي تلحقها الكلم بحسب كل غرض على ما سيفصّل كما ذكره بعض الفضلاء في تصريفه واذا كان كذلك فلا بدّ من زيادة قولنا احوال لينطبق الحدّ على علم التصريف ويخرج عنه ما ليس منه اذ معرفة الابنية ليست منه فانما هو علم بقواعد يعرف بها احوال الابنية اي تعرف بها الماضي والمضارع والامر الى غير ذلك على ما سيأتي فان جميع ذلك راجع الى احوال الابنية لا الى نفس الابنية يدلّ عليه قول المصنف فيما بعد احوال الابنية قد يكون للحاجة الى اخره حيث جعل جميع ذلك من احوال الابنية

وبظهر لك من هذا التحقيق ان الشارحين ان ارادوا بقولهم لئلا يرد عليه بعض احكام الادغام وبعض احكام التقاء الساكنين حيث قيّدوا بالبعض ان البعض الآخر الراجع الى الابنية ليس من التصريف ولا بأس بخروجه فهو ليس بمستقيم لما مثّلوا له بالادغام في نحو شدّ لشدد وفتح القاف وسكون اللام من انطلق ولا خفاء في انه من التصريف وان ارادوا ان ذلك البعض كان داخلاً في هذا العلم فزاد الاحوال بقوله احوال ليدخل البعض الآخر ايضاً فلا يستقيم ايضاً اذ هذا التركيب لا يفيد ذلك لما عرفت ان اسناد الشيء الى المضاف لا يقتضي الاسناد الى المضاف اليه ولا يندفع هذا بما قيل كل اصل تعرف به حال ابنية الكلم تعرف به ابنية الكلم لانه ممنوع ايضاً يلزم على هذا التقدير دخول جميع مباحث اللغة فيه ثم لو وقع في كتابنا هذا دقايق وتحقيقات تخالف ما ذكر في الشرح المنسوب الى المصنف فلا بأس فانا قد سمعنا ان هذا الشرح ليس من تصانيفه بل قد كان املى عليه اشياء متفرقة فتصرفوا فيها بالزيادة والنقصان وجمعوها كما ترى وكفاك شاهداً على ذلك النظر الى ساير تصانيفه هذا مع ان الحق حقيق بان يتبع وانما قال علم باصول فاورد لفظ العلم لان المراد بالاصول الامور الكلية التي تنطبق على الجزئيات كقولهم اذا اجتمع الواو والياء وسبقت احديهما بالسكون قلبت الواو ياء وادغمت في الياء ومن عاداتهم انهم يستعملون العلم في الكليات ثم قال تعرف بها فاورد لفظ المعرفة لان المراد بالاحوال هنا المواد الجزئية التي تستعمل تلك الاصول فيها

كسيّد مثلاً ومن غاداتهم انهم يستعملون المعرفة في الجزئيات واتى بالبا في قوله

ما صول لانه يتضمّن عليه وعلم به قال الله تعالى الم تعلم بان الله يرى او ضمّنه

معنى الاحاطة فاتى بصلتها فان انتقال الصلة للتضمين وذكر بعض الفضلاء

ان هٰهنا حذفاً لابدّ من تقديره وتقديره علم التصريف علم ما صول وفيه نظر

لان التصريف علم لعلم خاص كالفقه والنحو فلا حاجة الى هذا التقدير واذا قيل

علم التصريف او علم النحو مثلا يكون ذلك من باب اضافة العام الى الخاص ولا

حاجة اليه **قوله** وابنية الاسم اعلم ان الاصل في كل كلمة ان يكون على ثلثة

احرف حرف يبتدء بها وحرف يوقف عليها وحرف يكون واسطة بين المبتدء

به والموقوف عليه اذ يجب ان يكون المبتدء به متحركاً والموقوف عليه ساكناً

فلما تنافيا في الصفة كرهوا مقارنتهما ففصلوا بينهما فان قلت المتوسط

لا يخلو من ان يكون متحركاً او ساكناً وايّما كان يلزم التنافي مع احدهما قلت

لما جاز الحركة والسكون على المتوسط من حيث هو متوسط فلا يتحقق التنافي

مع احدهما قلت لما جاز الحركة وجوّزوا في الاسم رابعاً وخامساً للتوسع

ولم يجوّزوا سادساً لئلا يوهم انه كلمتان اذ الاصل كما ذكرنا ان يكون على ثلثة

احرف ولم يجوّزوا في الفعل خامساً لكثرة تصرّفه ولانه يتصل به الضمير المرفوع المتحرك

فيصير كالجزء منه بدليل اسكان ما قبله فالخامس منه كالسادس في الاسم وقد علمت

انه مرفوض والمراد بقوله ابنية الاسم المتمكن الذي يمكن تصريفه واشتقاقه

كرجل وفرس لا الاسم المبني كمن وكم ولذلك لم يتعرض للحرف وقوله الاصول

صفة للابنية وحذف الاصول من قوله وابنية الفعل اذ ذكرها اولا يغني عن التكرار **قوله**

ويعبّر عنها اي عن الاصول وذلك لانه لابدّ من ميزان يتميز به الزائد عن الاصلي فوضعوا له

اللفظ فعل لا نه اعم الافعال معنىً ويصحّ استعماله في معنى كل فعل نحو فعل الضرب فعل النصر فعل

السمع والذي هو المذكور فاعلم اي المركّب وليس المراد من قولنا يتميز الزائد عن الاصلي ان معرفة

الزائد والاصلي يتوقف على المقابلة بالاصول بالفاء والعين واللام موقوفة على معرفة الاصول لئلا يلزم

الدور فلا توقف معرفة الاصول عليها لزم الدور بل المراد منه انا اذا علم الاصول والزوائد بطريق من

الطرق كما تقول مثلا الحرف الاصلي ما ثبت في جميع تصاريف الكلمة لفظا كفاء ضرب في الضرب وتصرفاته

او تقديرا كعين قل وعين البائع ما سقط في بعضها كواو يقول ونحو ذلك فبعد ذلك اريد تعليم المتعلمين

فالطريق ان يقال اذا وزنا اللفظ فما كان منها مقابلا بالفاء والعين واللام فهو اصلي وما ليس كذلك

زوائد وما زاد من الاصلي على الثلاثة يعبّر عنه بلام ثانية وثالثة نحو جعفر فعلل ووزن دحرج فعلل ووزن

جحمرش فعللل **قوله** ويعبّر عن الزائد بلفظه كقولك في ضارب فاعل وفي مضروب مفعول

وليس المراد من الزائد ما لو حذفت لدلت الكلمة على ما دلت عليه وهو فيها فان الف ضارب زائدة

ولو حذفت لم يدل الباقي على اسم الفاعل بل ما ليس مقابلاً بفاء ولا عين ولا لام سواء زيد لغرض

تكثير الحروف الكلمة او الحاقها بغيرها او افادة لمعنى زائد فيها ثم استثنى من ذلك من مثال افتعال فانه تقول

في اضطرب وادّرج افتعل لا افطعل ولا افدعل اما لبيان الاصل او لدفع النقل **قوله**

والا المكرّر عطف على قوله الا المبدل فعله وان كان من حروف الزيادة تاكيد لما قبله ووجه دلالته

على المبالغة والتاكيد انه عطف على مقيد اي يعبّر عنه بما تقدمها ان لم يكن من حروف الزيادة وان كان

من حروف الزيادة وما قبله سادّ مسدّ جوابه لانه يدل عليه واعلم ان الزائد قد يكون من جنس حروف

الكلمة وقد يكون من غير جنسها وما هو من غير جنسها فهو من حروف سألتمونيها فاذن لا يكون زيادة
من غير سألتمونيها الا وهي تكرير وحروف سألتمونيها قد يكون تكريرا وقد يكون غير تكرير واذا كانت
تكريرا فهي او غيرها لم يوزن الا بلفظ الاصلي المكرر سواء كان للالحاق او لا اما في الالحاق فلان
غرضهم بالزيادة جعل الكلمة على مثال الباب فوزن تلك الكلمة في ذلك الباب اصل كحجج في باب فعلل مثلا
فاذا وفي الوزن ان ينبهوا على ذلك واما في غير الالحاق فللتنبيه على انهم ارادوا تكرير ما قبلها وذلك انهم يكرهون
اجتماع حرفين من جنس واحد ولذلك ادغموا عند اجتماع المثلين فلما كرروا الحرف علم اعتنائهم بالثاني
كهي بالاول فوجب التعبير عن الثاني بما عبر عن الاول **قوله** الا ان يبين فهو استثناء من قوله الا
المكرر اي يعبر عن المكرر بما قبله الا اذا دل دليل انهم لم يقصدوا التكرار بل قصدوا الزيادة **قوله** هذه
الحروف فاتفق موافقتها لما قبلها فانه يعبر عنه بلفظه والتحقيق ان يقال التقدير الا المكرر متلبسا
باي حال كان من كون الحروف من الزوائد او لا فصل بينهما او لا الا متلبسا بثبت اي بدليل دال على انه
قصد التكرار فهو استثناء مفرغ منصوب محلا على الحال **قوله** ومن اي لاجل ان التكرير يقتضي زنة
المكرر بما قبله كان حلبلبت فعللت لا افعللت وان كان فعليت موجودا كعفريت والثاني في
حلبليت للالحاق بقنديل وهو جمع الاعجلان وفي بالفارسية ابكرد **قوله** وسحنون وهو اول
الزمج والطير وعثنون وهو راس اللحية فعلول لا فعلون للتكرير المذكور في حلبلبت ولعدم
فعلون يريد ان فعلولا موجود في كلامهم كعصفور وفعلونا غير موجود فالحمل على ما ثبت
في كلامهم هو الوجه فيكونان ملحقين بعصفور وهو مما لابد من العلم **قوله** وسحنون ان
صح بالفتح هذا شروع في بيان قوله الا ان يبين وهو ما يكون صورته صورة المكرر ولكن قام
دليل على انه لم يرد به التكرار فلم يعتد بصورته ويوزن بلفظه لا باعتبار ما تقدم

وذلك

وذلك مثل سحنون ان صح فتح السين اذ المشهور الضم فانه فعلون كحمدون وهذا الوزن
مختص بالعلم وسحنون ليس فعلولا نادر لبيان غير صعفوق والنادر كالمعدوم واما
خرنوب بفتح الخاء فضعيف والفصيح بالضم فهو نبت يتداوى به وصعفوق غير
منصرف للعلمية والعجمة وذكر ابو منصور في كتاب علم البيان المعرب ان صعفوق اسم
اعجمي وبنو صعفوق خول باليمامة قال **قوله** وهو ذا فقد رجا الناس الغير
من امرهم على يديك والثور من ال صعفوق واتباع اخر من طاعتين لا تبالون
يخاطب عمر بن عبيد الله وهو ذا اي الامر هذا الذي ذكرته من مدحك وقد رجا الناس
ان يتغير امرهم من فساد الى صلاح بامانتك ونظرك في امرهم ودفع الخوارج والثور جمع
الثورة وهو التابع اي املوا ان تأذن قتلة الخوارج من المسلمين فاذا ثبت ان صعفوق
اعجمي فلو قال المص لعدم فعلول بفتح الفاء وفعلول لكان اولى **قوله** وسمنان فعلان
لا فعلال لان فعلالا نادر ولم يأت الا خزعال وهو ناقة بها ظلع وسمنان ماء لبني
ربيعة غير منصرف للتعريف والزيادة قال الحماسي نحن الاثيلة من سمنان متكوا
فيهم المراد والحكم قالوا ليس في الكلام فعلال من غير المضاعف المكرر نحو زلزال الا
خزعال وقهقار للحجر واما بهرام وشهرام فعجميان قال في الصحاح القهقر
بتشديد الراء الحجر الصلب وكان احمد بن يحيى يقول وحده القهقار
وقال ايضا القسطل والقصطل بالسين والصاد الغبار والقسطال
لغة فيه كانه ممدود منه **قوله** وبطنان فعلان لا فعلال لوجهين
الاول انه يغيض ظهران لان ظهرانا اسم الظاهر الريش

ي

وبطنا ثالبا طنه وظهران نعلان بالاتفاق اذ لم يتصور فيه الا التكرار فبطنان كذلك حلا للنقيض على النقيض الثانى ان فعلالا لم يوجد فى كلامهم غير قرطاس بالضم وهو ضعيف ايضا والفصيح الكسر ثم اعلم ان المراد بالشاذ فى استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر الى قلة وجوده وكثرته كالقود والاقود والنادر ما قل وجوده وان لم يكن بخلاف القياس كغرنال والضعيف ما يكون فى ثبوته كلام كقرطاس بالضم وحاصل الكلام من قوله ويعبر عنها بالفاء الى ههنا ان الحروف التى تراد زنتها اما ان تكون اصلية اولا فان كانت اصلية فان لم تزد على ثلثة احرف فيعبر عنها بالفاء والعين واللام وان زادت فما زاد بلام ثانية وثالثة وان لم تكن اصلية فاما ان تكون مكررة من حيث الصورة اولا فان لم تكن مكررة من حيث الصورة فاما ان تكون مبدلة من تاء الافتعال اولا فان كانت مبدلة من تاء الافتعال فبالتاء والا فبلفظها وان كانت مكررة من حيث الصورة فاما ان يدل دليل على انه لم يقصد التكرار اولم يدل فيما تقدمه وان دل فبلفظه

فبلفظه ثم ان كان قلب فى الموزون قلبت الزنة مثله كقولك فى آدر اعفل اى لما كان الغرض من وضع الزنة التنبيه على الفاء والعين واللام على ترتيبها وعلى الزايد فلو اتفق قلب فى الموزون بجعل حرف موضع حرف اخر وجب القلب فى الزنة ايضا كما فى آدر ليدل قلب الزنة على قلب الموزون واذا اصله ادور والواو المضمومة يجوز قلبها همزة فصار ادؤر فجعل الفاء موضع العين فصار ءادرا فقلبت الهمزة الثانية الفا فصار آدر لان الهمزتين فى كلمة ان سكنت الثانية وانفتح ما قبلها وجب قلبها الفا فيقال وزنه اعفل ويعرف القلب باصله كناء يناء مع النائى وبامثلة اشتقاقه كالجاه والحادى والقسى وبصحته كايس وبقلة استعماله كآرام وآدر وباداء تركه الى همزتين عند الخليل نحو جاء او الى منع الصرف بغير علة على الاصح نحو اشياء فانها لفعاء وقال الكسائى هى افعال وقال الفراء افعاء واصلها افعلاء هذا شروع فى بيان ما يعرف به القلب وهو ستة اوجه الوجه الاول الاصل وهو المصدر فلما قيل فى المصدر النائى علم ان ناء يناء فرع نائى ينائى فجعل اللام موضع العين فوزنه فلع يفلع والضمير فى باصله للمقلوب لدلالة القلب عليه او اللفظ المدلول عليه من سياق الكلام الوجه الثانى امثلة اشتقاق المقلوب وهى الكلمات التى علم ان الجميع راجع الى اصل واحد كالجاه فان التوجه والمواجهة ووجه يوجه يدل على ان اصله

علو النس في الكلام فهلان من غير البناء المكرر نحو زلزال الاخر على وقهقار
بحر واما بهرام وشهرام فجميان قال في الصحاح القهقر بتشديد الراء الحجر
الصلب وكان احمد بن يحيى يقول وحده القهقار وقال ايضا القسطل
والقصطل بالسين والصاد الغبار والقسطال لغة فيه كانه ممدود منه
قال وبطنان فعلان لا فعلان لوجهين الاول انه نقيض ظهران لان ظهران
اسم لظاهر الريش وبطنان لباطنه وظهران فعلان بالاتفاق اذ لم يتصور
فيه التكرار فبطنان كذلك حملا للنقيض على النقيض والثاني ان فعلالا
لم يوجد في كلامهم غير قرطاس بالضم وهو ضعيف والفصيح الكسر ثم اعلم
ان المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير نظر الى قلة
وجوده وكثرته كالقود والنادر ما قل وان لم يكن بخلاف القياس
كجرعال والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم حاصل الكلام
من قوله ويعبر عنها بالفاء الى ههنا ان الحروف التي تزاد وجه نقل الفاء
الى موضع العين وكان القياس ان يقال جوه بواو ساكنة لكن حيث
غيرت بالتقديم غيرت بالتحريك وانقلبت الفا فوزنه عفل ذكر بعض
الفضلاء في تصريف ابن المالك والحادي فان التوحد والوحدة والوحد
يدل على ان اصله وحد نقل الفاء الى موضع اللام ولا يمكن الابتداء بالالف
فقدم الحاء عليه فصار الحادو قلبت الواو ياء فصار الحادي فوزنه
عالف والقسي فان مفرده قوس وقولهم قوس الشيخ وتقوس اي
انحنى ورجل متقوس اي معه قوس يدل على ان اصله قووس قدم
اللام الى موضع العين لكراهتهم اجتماع الضمتين والواوين فحصل قسوو
قلبت الواو المتطرفة ياء فصار قسويا اجتمعت الواو والياء والسابق ساكن
فقلبت الواو ياء وادغمت فيها ثم كسر السين لتناسب الياء فصار قسيا ثم نقل
النقل من الضمة الى الكسرة فقلبوا ضمة القاف كسرة للاتباع فحصل قسي
فوزنه فليع قال في الصحاح واذا نسبت اليه قلت قسوي لانها فلوع
متغيرة من فعول فترد ها اليه وقال بعضهم قدمت السين على الواو في
قوس تفاديا من اجتماع الواوين ووقوع الضمة على احدهما في الجمع فجمع قسو
على قسي كما مر الوجه الثالث صحة المقلوب كايس فانه لما لم ينقلب الياء
الفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها علم ان اصله ييس نقل الفاء الى موضع
العين فوزنه عفل وسنح لي ان القلب اما ان يمنع الانقلاب اولا وايا ما كان
فالوجه استواء ناب وناب مع ايس في الانقلاب وعدمه وجوابه من وجهين
الاول ان علة الانقلاب موجودة في ناب بناء على تقدير القلب وعدمه
بخلاف ايس والثاني ان عدم الانقلاب دليل القلب ولا يلزم العكس
الرابع قلة استعمال المقلوب فان ارآما لما كان اكثر استعمالا من ارآم علم
انه الاصل لان حمل الاكثر على الاصل اولى وكذلك ادؤر وقد اوضحناه
والآرام جمع ريم وهو الظبي الابيض ورجوع هذه الاقسام الى الا
بناء على انه يمكن البيان في الكل بالاصل لا يضر لجواز اجتماع دلائل كثيرة
على مدلول واحد اداء ترك القلب الى اجتماع الهمزتين وهذا الوجه من
التوثيق مما يقول به الخليل نحو جاء واصله جايئ بالاتفاق لانه اسم

قوله وبصحته

الخامس

يعني به ارئ به الخليل

فاعل من الاجوف المهموز اللام فقال الخليل نحو جاء نقلت اللام الى موضع
العين فصار جاءى على وزن فالع فاعل اعلال قاض فصار جاء اذ
لو لم تقلب لادى الى قلب الياء همزة فصار جاءء بهمزتين وهو مستكره
وقال سيبويه واصحابه لا باس باجتماع الهمزتين اذ يعالج بما
يقتضيه الاصول فتقلب الثانية في جاءء ياء ويعل اعلال قاض واعترض
على مذهب سيبويه بانه لو كان كذلك لكان الياء المتطرفة منقلبة
عن الهمزة ومع قياسها ان يصح كما في دارئ ومستهزئون وبريئا
فانها اذا خففت اثبت الياء على الافصح ولو كان جاء كذلك
لكان الافصح جائيا ولما لم يجز دل على ان الياء اصلية ولا يكون
ذلك الا في مذهب الخليل بنقل الياء التي هي عين الى موضع اللام
واجابوا عن ذلك بانا لا نسلم ان قياسها ان يصح مطلقا بل ههنا
تفصيل وهو انه ان كان القلب جائزا فالاعلال جائز ولما كان
القلب في جاء واجبا كان الاعلال ايض واجبا ولما لم يكن القلب في
الامثلة المذكورة واجبا لم يكن الاعلال ايض واجبا واعترض
اصحاب الخليل على هذا التفصيل اما على قولهم ان كان القلب
واجبا فالاعلال واجب فانه منقوض بايمة لان اصله ائممة
بهمزتين وقلب الهمزة ياء واجب ههنا مع ان الاعلال غير واجب
واما على قولهم ان كان القلب جائزا فالاعلال جائز فانه منقوض
بخطيئة فان قلب الهمزة فيه ياء جائز مع وجوب الادغام بعد

القلب اجاب لاصحاب اما عن الاول فان النقض غير وارد لان اصل ايمة اممة فلما
ارادوا الادغام نقلوا حركة الميم الى الهمزة ثم قلب الهمزة ياء فحركة اليا عارضة
والحركة العارضة غير معتد بها بدليل قولهم اخشي الله ولو انهم فانهم لم
يقلبوا الياء والواو الفا واما عن الثاني فكذلك لانه لا شيء يقتضي قلب الهمزة
في خطيئة ياء الا ارادة الادغام فكيف يجوز الادغام القلب من غير الادغام
فان الادغام من جملة شروط تخفيفها فثبت ان ما اعترضوا به على مذهب
سيبويه مدفوع عنه فوجب المصير اليه اذ القلب خلاف الاصل ونقل
عن ابي علي رحمه الله انه كان يقوي قول الخليل لما يلزم على مذهب سيبويه
من اعلالين قلب العين همزة واللام ياء واذا كانوا اقلبوا في شاك
مع انه ليس فيه اجتماع الهمزتين ومع انهم لو لم يقلبوا لما جمعوا على
الكلمة اعلالين فهم بان قلبوا في ما لو لم يقلبوا لزمهم الاعلالان
اولى الوجه السادس ان يعرف القلب بانه لو لم يقدر لادى على الاصح
الى منع الصرف بغير علة فانه لو لم يقدر القلب لزم احد المذهبين
كما سنذكر والاصح منهما مذهب الكسائي اي منع الصرف من غير علة
كما اشار اليه المص في شرح المفصل وسيبين لك ههنا ايض وهذا
معنى ما ذكر في الشرح المنسوب الى المص من ان قوله على الاصح اشارة
الى مذهب الكسائي فعلى هذا متعلق قوله على الاصح بقوله لادى
وقيل هو متعلق بقوله يعرف اي يعرف القلب بهذا الطريق على الا
صح لكن ما ذكرناه اولى او لان ترك القلب فيه مطلقا لا يودي الى

من غير علة بل اللازم ح احد المذهبين فلو لم سعلق قوله على الا
بقوله بادّا كيف يصح الحكم بادّا ترك القلب الى منع الصرف
من غير علة على التعيين فتامل ثم اعلم ان في اشيا مذاهب
احدها ما ذهب اليه سيبويه وهو ان اصلها شيئاء على وزن
فعلاء كحمراء كرهوا اجتماع الهمزتين بينهما الف فقلبوا اللام
وهي الهمزة الاولى الى موضع الفاء فصار اشياء بزنة لفعاء وقال
الكسائي وزنها افعال لان فعلا يجمع على افعال كقولهم اقوال
وقال الفرا اصلها اشيئاء على وزن افعلاء وقال ان شيئا شيئ
على وزن فيعل ثم خففت كما خفف بين وميت ثم جمع على افعلاء
كما يقال بين وابيناء ثم حذفت الهمزة التي هي اللام تخفيفا كراهة
اجتماع الهمزتين بينهما الف فوزنها افعاء ومذهب سيبويه اولى
اذ لا يلزم مخالفة الظاهر الا من وجه واحد وهو القلب مع انه ثابت
في لغتهم في امثلة كثيرة ويلزم الكسائي مخالفة الظاهر من وجهين
الاول منع الصرف من غير علة والثاني انها جمعت على اشاوي
وافعال لا يجمع على افاعل ويلزم الفرا مخالفة الظاهر من وجوه الا
الاول انه اذا كان اصل شيئ شيئا كبين لكان الاصل شايعا كثيرا
الا ترى ان بينا اكثر من بين وميتا اكثر من ميت والثاني ان حذف
الهمزة من مثلها غير جائز اذ لا قياس يؤدي الى جواز حذفها
اذا اجتمع همزتان بينهما الف والثالث تصغيرها على اشياء فلو

فلو كانت افعلاء لكانت جمع كثرة ولو كانت جمع كثرة لوجب ردها
الى المفرد عند التصغير اذ ليس لها جمع قلة والرابع انها تجمع على
اشاوى وافعلاء لا يجمع على افاعل ولا يلزم سيبويه شيئ من ذلك
لان منع الصرف لاجل الف التانيث وتصغيرها على اشيياء لانها
اسم جمع لا جمع حقيقي وجمعها على اشاوى لانها اسم على فعلاء فيجمع
على فعالى كصحراء على صحارى وقال في الصحاح اصل اشاوى
اشايي قلبت الهمزة ياء واجتمعت ثلث ياءات فحذفت الوسطى
وقلبت الاخيرة الفا وابدلت من الاولى واوا وكذلك الحذف
كقولك في قاض فاع الا ان يبين فيهما اي كالقلب الحذف
في انه يوزن باعتبار ما صار اليه فيقال في قاض فاع الا اذا
اريد البيان في المقلوب والمحذوف بان يقال اصله كذا فتقول
وزن ايس في الاصل فعل ووزن قاض فاعل وتنقسم الى الصحيح والمعتل
فالمعتل ما فيه حرف علة والصحيح بخلافه فالمعتل بالفاء مثال
وبالعين اجوف وذو الثلثة وباللام منقوص وذو الاربعة
وبالفاء والعين وبالعين واللام لفيف مقرون وبالفاء
واللام لفيف مفروق اقول تنقسم الابنية الى صحيح ومعتل لانه
اما ان يكون حرف من حروفه الاصول حرف علة او لا واقسام
المعتلات سبعة لانه اما ان يكون يتعدد فيه حرف العلة او لا فان
لم يتعدد فاما ان يكون عينا او لا فان كان فاء يسمى مثالا لمماثلته

فاء دم

الصحيح وان كان عينا سمي اجوف لان اعتلاله من وسطه الذي
هو كالجوف له وذو الاربعة الثلاثة لكون ماضيه على ثلثة احرف
اذا اخبرت عن نفسك وان كان لاما يسمى ناقصا لنقصانه عن قبول
بعض الاعراب وذا الاربعة لكون ماضيه على اربعة احرف اذا
اخبرت عن نفسك فانه لما صار في الاجوف الى ثلثة احرف مع
الناقص اولى لكون حرف العلة في الاخر الذي هو محل التغيير فكانه
خالف بذلك الاصل فسمي باسم مستانف ولا يرد الصحيح نحو ضربت لانه
على الاصل وسلم عن المنافي وان تعدد فيه حرف العلة فاما ان يكون
اثنين او اكثر فان كان اكثر فهو كواو ويا لا يسمى بالحرفين ولم يذكره
المص لقلته وان لم يكن اكثر فاما ان يفترقا او يقترنا فان افترقا
فسمي لفيفا مفروقا لافتراق حرفي العلة فيه وافتراقهما وان
اقترنا فاما ان يكون في الفاء والعين كويل ويوم ولا يبنى منه
فعل او في العين واللام كنوى ويسمى لفيفا مقرونا لاقتران
حرفي العلة فيه مع الاقتران وللاسم الثلاثي المجرد عشرة والقسمة
تقتضي اثني عشر سقط منها فُعِل وفِعُل استثقالا وجعل الدئل
منقولا والحبك ان ثبت فعلى تداخل اللغتين في حرفي الكلمة
وهي فلس فرس كتف عضد حبر عنب ابل قفل صرد عنق قدم لانه
المجرد لكونه اكثر استعمالا واخف وانما تقتضي القسمة اثني عشر
لان الفاء يكون مفتوحا ومضموما ومكسورا والعين مفتوحا

ومضموما

ومضموما ومكسورا وساكنا واللام محل الاعراب لا تقسم الاوزان
باعتباره والحاصل من ضرب الثلثة في الاربعة اثنا عشر سقط منها
فُعِل وفِعُل بضم الفاء وكسر العين وبالعكس استثقالا للانتقال فيهما
من الضمة الى الكسرة وبالعكس لانهما حركتان ثقيلتان متباينتان
في المخرج لكن الاول اخف لان فيه انتقالا من الاثقل وهو الضم لانه
يحتاج فيه الى تحريك العضلتين الى ما دونه في الثقل وهو الكسر اذ لا يحتاج
فيه الا الى تحريك العضلة الواحدة فعلم منه ان الفتحة اخف منهما
اذ لا يحتاج فيه الى تحريك العضلة ولذا وضعوا البناء لا
في الفعل عند الاحتياج واما يضرب وان كان فيه انتقالا لكن
من الكسرة الى الضمة فلم يعبا به لان الضم في معرض الزوال نحو لن يضرب
والجازم وانما ورد على البناء الاول الدئل واجيب بانه اسم قبيلة
فهو من الاعلام المنقولة من الفعل لانه اسم لابي الاسود الدؤلي ولا
نسلم انه اسم لدويبة شبيهة بابن عرس كما زعم بعضهم في قول
كعب بن مالك يصف جيش ابي سفيان حين غزا المدينة
جاؤوا بجيش لو قيس معرسه ما كان الا كمعرس الدئل فلم لا يجوز
ان يكون منقولا من الفعل ايضا سلمناه لكنه شاذ وانما ورد على البناء
الثاني الحبك بكسر الفاء وضم العين وجوابه منع ثبوته اذ المشهور
بالكسرتين او الضمتين وان ثبت فهو محمول على التداخل فكان المتكلم
لما تلفظ بالحاء المكسورة من اللغة الاولى غفل عنها وتلفظ بالباء

المضمومه من اللغة الثانيه والحبك طرق كل شي كالرمل والماء اذا
مر بهما الريح وانما قال المص في حرفي الكلمة لان التداخل قد يكون في
كلمتين ايضا وهذا الكثر كما قالوا قنط يقنط مثل ضرب يضرب و قنط يقنط
مثل علم يعلم ثم اذا قالوا اقنط يقنط بالكسر او بالفتح فيهما علم ان الماضي
اخذ من احديهما والمضارع من الاخرى قيل جاء زئبر اسم للوسخ و
لغة في الوعل واجيب بانهما من الاجناس المنقولة من الافعال كتنوط و
تبشر لطائرين قال الاصمعي انما سمي تنوطا لانه يدلي خيوطا من
شجرة ثم يفرخ فيها ثم بدا في التمثيل بالمفتوح الفاء مع الاربعة في
العين ثم بالمكسور مع الثلاثه ثم بالمضموم كذلك وسقط بافيه
النقل من الضمة الى الكسرة وعكسه لما مر وذكر لكل واحد مثالا من الاسماء
ونحن نذكر من الصفات على ذلك الترتيب وهي صعب و بطل و
حذر وصفر و زيم اي متفرق و بلز اي ضخم و مر و لكع اي لئيم
وسرح يقال ناقة سرح اي سريعة وقد يرد بعض الى بعض ففعل
مما ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه فخذ وفخذ وفخذ وكذلك
الفعل كشهد يجوز فيه شهد وشهد وشهد ونحو كتف يجوز فيه كتف
وكتف ونحو عضد يجوز فيه عضد ونحو عنق يجوز فيه عنق
وفي نحو ابل وبلز يجوز فيه ابل و بلز ولا ثالث لهما ونحو قفل يجوز فيه
قفل لمجي عسر ويسر اي يجوز رد هذه الاوزان بعضها الى البعض ففعل
اذا كان ثانيه حرف حلق كفخذ يجوز فيه سكون العين مع فتح الفاء

بعض

للخفة ومع كسره لنقل كسرة الخاء اليه وفخذ بكسرتين لكون حرف الحلق
قوية فيتبع ما قبلها وليس فخذ كخبر لفرعيته واصلية حبر و كذلك
الفعل كشهد يجوز فيه هذه الاوجه وذكر الفعل ههنا لاشتراكه
مع الاسم في هذا الحكم هذا اذا كان ثانيه حرف حلق وان لم يكن
كذلك ككتف يجوز فيه الوجهان اسكان عينه مع فتح الفاء و
كسره لما ذكرنا ونحو عضد يجوز فيه عضد بالاسكان مع فتح الفاء
ولا يجوز فيه عضد بضم الفاء نقلا من الضاد كما نقلوا الكسرة في
كتف لثقل الضمة و قد جوزه بعضهم ونحو عنق يجوز فيه عنق بالسكون
مع ضم الاول ونحو ابل وبلز يجوز فيه ابل و بلز و لا ثالث لهما يريد
انه ليس في الكلام فعل بكسرتين الا ابل في الاسماء وبلز في الصفات
وقيل الا فرع اخرلهما كالكتف وفخذ مثلا وفيه نظر لان لعضد
وعنق ايضا فرعا واحدا فقط ولم يقل هناك و لا ثالث لهما فالترجيح
وقال بعضهم هذا تصحيف لمجي الابد والابط والحبك ولان الابل
من الاسماء والبلز من الصفات فكيف يصح الجمع بينهما فلا يد
وح يستقيم قوله ولا ثالث لهما اي في الصفات قال ثعلب لم يات
من الصفات على فعل الا حرفان امراة ابد اي ولود واتان بلز اي
ضخم فالمص ما اراد حصر مجي فعل مطلقا في المثالين المذكورين والا
لكان لفظ نحو لغوا اذ لا نحو لهما حينئذ بل اراد حصر مجي فعل صفة
في المثالين فعمما او لا جواز مجي فعل باسكان العين في كل فعل

معناه

اسماً كان او صفة بقوله وخوابد وبلز يجوز فيهما ابْد وبِلْز ثم خصص
ثانياً اتيان فِعِل في الصفات بالمثالين المذكورين بقوله ولا ثالث
لهما وهذا ما ذكروه والحق ما ذكرنا او توبيخ ما ذكره الزوزني
في شرح السبعيات من انه اجمع البصريون على انه لم يات على فعل الاسما
الا ابل ومن الصفات الا بلز وحكى الكوفيون اطل من الاسماء ايضا
وهي الخاصرة فقد اتفق الفريقان على اقتصار فِعِل على هذه الثلثة هذا
ما ذكروه ثم ما نقل من نحو ابد يمكن انه لم يثبت عندهم او لم يكن
بطريق الاصالة او لم يكن فصيحا ومرادهم بيان اللغة الفصيحة واما
قولهم يلزم ان يكون لفظ نحو لغوا فقد فرع لو نا او افراد الذهبية
لفعل اعم من هذين المثالين وان لم يوجد في الخارج غيرهما فيهم
خوابلي وبلز للنظر الى الافراد الذهبية وقوله ولا ثالث لهما اشارة
الى انه لم يوجد في الخارج منها غيرهما وبعضهم يقول معناه
انه لم يجز اسكان العين في شيء مما جاء على فعل الا في ابل وبلز يعني
انه جاء على فعل كثير من الالفاظ لكن لم يجز اسكان العين في شيء
منها غير الابل والبلز وذلك لان المصحح في الحبك بكسر الحا
وضم الباء بانه من التداخل ولو لم يثبت الحبك بكسرتين عنده
كيف يمكنه الحكم بالتداخل ههنا والتصحيف الذي ذكره بعضهم
تكلف ردي فتعين الحمل على ما ذكرناه وهذا ايضا ضعيف لانه
لو كان المراد ذلك لتناقض كلام المصنف في قوله وخوابلي

وهو مردود بانه يلزم في الكلام فعل بكسرتين الا الابل في الاسماء وبلز في الصفات

هو انه جاء فعل كثير من الالفاظ لكن لم يجز اسكان العين في شيء منها غير الابل والبلز

وبلز

١٣

وبلز يجوز فيه ابْل وبلْز تصريح بان كل ما كان على فعل بكسرتين
يجوز فيه الاسكان الا في ابل وبلز وهل هذا الا تناقض بيّن
ولا يرد على هذا التفسير الذي ذكرناه لان حاصله انه بيّن بان
كل ما كان على فعل بكسرتين يجوز فيه الاسكان ثم اشار الى انه
لم يجيء على فعل الا لفظان وهذا الافادة فيه كما عرفت وايضا كل
ما جاء بكسرتين على زعم هذا القائل كالابط والحبك والابد
يجوز فيه الاسكان فكيف يصح هذا الحكم واما حكم المصنف بالتداخل
فبناء على اللغة الغير الفصيحة وهي الحبك بكسرتين فان قلت ما تريد
بالفصيحة وباي شيء يعلم انه غير فصيح وان غيره فصيح قلت المراد
بالفصاحة الفصاحة اللفظية فان الفصاحة قسمان راجع
الى المعنى وهي خلوص الكلام عن التعقيد وراجع الى اللفظ و
هو ان يكون اللفظ على السنة الفصحاء الموثوق بعربيتهم ادور
واستعمالهم لها اكثر وانت لو تصفحت كلامهم صحفة بعد صحفة و
استقريت كتبهم ورقا بعد ورق لا تكاد تجد الحبك بكسرتين الا قليلا
وتجد بالضمتين كثيرا قوله ونحو فعُل بالسكون يجوز فعُل بالضم
لمجيء عسر ويسر بالضم في عسْر ويسْر بالسكون فان الضم فرع السكون
فيهما لقلة الاستعمال بالضم وكثرته بالسكون والاكثرون لا يجوّزون
ذلك اذ لا يحصل منه الغرض وهو التخفيف مع جواز ان يكون
الضم والسكون في عسر ويسر بالاصالة وكان الاخفا كثر

قوله واما حكم المصنف بالتداخل جواب سؤال مقدر تقريره ان الحكم بكسرتين يجوز اسكان العين فكيف بالتداخل فاجاب بانه بناء على اللغة الغير الفصيحة

استعمالاو للرباعى خمسة جعفر وزبرج وبرثن ودرهم وقمطر
وزاد الاخفش نحو جخدب واما نحو جندل وعلبط فتوالى الحركات
حملهما على جنادل وعلابط اى القياس يقتضى ان يكون للرباعى المجرد
ثمانية واربعون بناء اذ هو الحاصل من ضرب الاثنى عشر فى الا
ربعة التى هى احوال اللام ولكن لم يات الا ما ذكره لل
والجعفر النهر الصغير والزبرج الزينة والبرثن مخلب الاسد
والقمطر ما يصان به الكتب وامثلته من الصفة سلهب للطويل
ودفنس للحمقاء وجرشع للطويل وهبلع للاكول وسبطر للطويل
الممتد واعلم ان فى ثبوت فعلل بكسر الفاء وفتح اللام بحثا لان
درهما معرب وهبلع انما يكون رباعيا ان قلنا باصالة الهاء
وان قلنا بزيادة الهاء كما هو مذهب ابى الحسن فلا وسيحقق ذلك فى
بحث ذى الزيادة انتهى اشتغ قوله وزاد الاخفش اى اختلف فى بناء
فعلل بضم الفاء وفتح اللام فاثبته الاخفش وروى جخدبا بفتح الدال
لنوع من الجراد وسيبويه يرويه بالضم وهو كبرثن وروى الفراء طحلبا
وبرقعا بفتح اللام والقاف وقال ابو على هو معرب والحق ثبوته
لانهم يقولون ما لى عنه عندد اى بد والدال الثانية للالحاق ولو
لوجب الادغام فوجب ثبوت فعلل ليكون ملحقا به وايضا ذكر لام
فى اعلو لا العين انه غلب لمحافظة الاعتداد الالحاق وهذا يدل
على ثبوته واما جندل لارض فيها حجارة وعلبط للقطيع من الغنم

فنادر

فنادر وايضا علم بالاستقراء انه لم يوجد كلمة فيها توالى اربع حركات
متواليات فلذلك قيل الاصل جنادل وعلابط فهو من مزيد الرباعى
وهكذا هدبد للبن الخاثر مقصور عن هدابد وللخماسى اربعة
سفرجل وقرطعب وجحمرش وقذعمل وللمزيد فيه ابنية كثيرة
ولم يجئ فى الخماسى الا غضرفوط وخزعبيل وقرطبوس وقبعثرى
وخندريس على الاكثر اى وللخماسى المجرد اربعة ابنية والقسمة
تقتضى اثنى عشر مائة واثنين وتسعين سقط البواقى للثقل
القرطعب الشيء القليل والجحمرش العجوز والقذعمل الابل الضخم وامثلته
من الصفة شمردل لواسع الخطو وجردحل الابل الضخم وقهبلس
للاقحوان العظيم وخبعثر للشديد وللمزيد فيه من الثلاثى و
الرباعى ابنية كثيرة اذ تكون الزيادة واحدة او اثنين او ثلثا او اربعا
ومواقعها اما قبل الفاء او بين الفاء والعين او بين العين واللام
او بعد اللام وتكون متفرقة او مجتمعة فلا يليق ذكرها بهذا المختصر
فلذلك ترك المص ومن الخماسى لم يجئ الا غضرفوط للعظاية يقال لها
بالفارسية كرباسو وخزعبيل للباطل وقرطبوس للداهية و
قبعثرى للابل القوى والالف ليست للتانيث لقولهم قبعثراة
فلو كانت الالف للتانيث لما لحقه تانيث اخر ولا للالحاق لزيادتها
على الغاية وهو الخماسى اذ ليس لنا اصل سداسى فتلحقه به فهى لتكثير
الكلمة فى اتمام بنائها وهذا معنى قول الزمخشرى وهى فى قبعثرى كهو

الف كتاب لونا ضتول فنها على الغاية هكذا ذكر في شرح الهادى
ويظهر لك من هذا ان ما ذكر في الصحاح من ان الف قبعثرى للالحاق
بنات الخمس بنات الستة غير صحيح وخندريس وهو الخمر القديم
وانما قال على الاكثر لان اكثر الناس يقولون النون زايدة فهو من
الرباعي واستدل على الاول بانه اذا تردد حرف بين ان يكون اصليا
او زايدا فالاصل الاصل وعورض على هذا بانه اذا تردد لفظ بين
وزنين احدهما على تقدير اصالة الحرف والثاني على تقدير زيادته
وشي منهما لم يوجد في ابنيتهم فالحمل على الزايد اولى واجيب عنه بوجهين
الاول ان ذلك فيما تكثر فيه الزياده والخماسي لم تكثر فيه الزيادة
والثاني انه قد ثبت عضرفوط وليس بينه وبين خندريس على تقدير
اصالة النون الا الواو والياء وهما اخوان هكذا ذكر في الشرح
وفيه نظر لان ما ذكر في الجواب الاول انما يصح ان لو الحق الخصم بزيد
الخماسي وليس كذلك وانما يريد الحاقه بمزيد الرباعي ومراد المص الحاقه
بمزيد الخماسي فالامر بالعكس يعرف بالتامل ثم اذا عرفت ذلك تعرف الجواب
عن مثل عضرفوط وهو سهل فانه يتغاير البناء ان باختلاف الحركات
فكيف بالحروف واما عنجوش فمعرب فلذلك لم يذكره هنا
ويتحقق حكمه في ذي الزيادة ان شاء الله تع واحوال الابنية قد تكون
للحاجة كالماضي والمضارع والامر واسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وافعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والالة

والمصغر والمنسوب والجمع والتقاء الساكنين والابتداء والوقف و
قد تكون للتوسع كالمقصور والممدود وذي الزيادة وقد تكون
للمجانسة كالامالة وقد تكون للاستثقال كتخفيف الهمزة والاعلال
والابدال والادغام والحذف لما ذكر ان التصريف علم باصول يعرف
بها احوال الابنية علم ان مسايله هي المباحث المتعلقة باحوال الابنية
واشار ههنا الى ان الاحوال التي شرع في المسايل فالمذكور الى ههنا من
المبادي وذلك لانه ذكر اولا تعريفه ثم شرع في موضوعه وهي الابنية
من حيث تعرض لها الاحوال المذكورة في الكتاب الى احوال الابنية عارضة
للابنية فتكون الابنية موضوع هذا العلم لان معروض هذا العلم يكون
موضوعا له والابنية كما عرفت عبارة عن الحروف والحركات والسكنات
الواقعة في الكلمة فبحث عن الحروف من حيث انها ثلثة او اربعة او خمسة
ومن حيث انها زايدة او اصلية وكيف يعرف الزايد عن الاصلي بالمقابلة
بالفاء والعين واللام سواء كانت تلك الحروف ثابتة او محذوفة
او مستقرة في موضعها او منقولة عنه الى غير موضعها بالقلب و
حيث انها من حروف العلة او لا وهي من قوله وابنية الى قوله بالفاء
واللام لغير مزدوف ثم شرع بالحركات والسكنات الواقعة في الاسم
الجامد ثلاثيا ورباعيا وخماسيا ومجردا او مزيدا فيه مما لا يحصل فيه
باعتبارها حال من الاحوال المذكورة التي هي مسايل هذا العلم واما
ما يحصل فيه باعتبارها حال من الاحوال المذكورة فذكر حركاته وسكناته

عنده كره ولما فرغ من المبادي شرع في المسايل وهي احوال الابنية و
قسمها الى ما يكون للحاجة والى غيره والمراد بالاول ما يتوقف عليه
فهم المعنى او التلفظ بالكلمة والاول يسمى بالاحتياج المعنوي وهو من
قوله كالماضي الى الجمع والثاني بالاحتياج اللفظي كالتقاء الساكنين
فان التلفظ باذهبا اذهب مثلا من غير تحريك الباء متعذر
وكذا الابتداء فان الابتداء بالساكن متعذر وكذلك الوقف
فانه وان كان على المتحرك ممكنا من حيث اللفظ لكن لما كان ممنوعا من
حيث الصناعة كما سيجي الحقه بالاحتياج واما غيره فما عداه الابواب فلما
لم يكن بهذه الحيثية لم يجعله مما يحتاج اليه الماضي للثلاثي المجرد

الثلاثي المجرد

له ابنية فَعَلَ و فَعِلَ و فَعُلَ نحو قَتَلَه وضربه و قَعَدَ وجَلَسَ
وشَرِبَه و وَمِقَه و فَرِحَ و وَثِقَ و كَرُمَ اي انما كان ابنية الماضي
الماضي ثلثة لان اوله مفتوح لخفته وامتناع الابتداء بالساكن
وللعين ثلث احوال اذ لا يكون ساكنا لئلا يلزم التقاء الساكنين
عند اتصال الضمير المرفوع فان اللام تسكن حينئذ ولا يشكل هذا
بالمجهول ولا بالمكسور الاول لكثرتهما لعروض الضم والكسر فيهما
ثم ذكر لمفتوح العين اربعة امثلة لانه اما متعد او لازم وعلى التقديرين
فعين مضارعه اما مضموم او مكسور والمكسور العين كذلك
لانه اما متعد او لازم وعلى التقديرين فعين مضارعه اما
مفتوح او مكسور ومثل بومق و وثق لان مكسور العين في الماضي

انما

١٦

بحث الثلاثي المزيد فيه

انما يكسر في المضارع اذا كان مثالا ولم يذكر لمضموم العين الا مثالا واحدا
لانه ابدا مضموم عين المضارع وللمزيد فيه خمسة وعشرون للملحق بدحرج ج
نحو شملل وحوقل وبيطر وجهور و قلنس وقلسى وللملحق بتدحرج ج
نحو تجلبب وتجورب وتشيطن وترهوك وتمسكن وتغافل
وتكلم وللملحق باحرنجم نحو اقعنسس واسلنقى وغير ملحق نحو اخرج
وجرب وقاتل وانطلق واقتدر واستخرج واشهاب واشهب
واغدودن واعلوط اي للثلاثي المزيد فيه لان الرباعي سيأتي فيما
بعد وهو اما ان يكون موازنا للرباعي او غير موازن والموازن اما
ان يكون ملحقا او غير ملحق والملحق اما بدحرج او بتدحرج او باحرنجم
اما الملحق بدحرج نحو شملل اي اسرع وحوقل اي ضعف
وهرم وبيطر اي عمل البيطرة من البطر وهو الشق وجهور اي جهر
وقلنس وقلسى اي لبس القلنسوة قال في الصحاح قلسيته فتقلسى
وتقلنس وتقلس اي البسته القلنسوة فلبسها واما الملحق بتدحرج
فنحو تجلبب اي لبس الجلباب وتجورب اي لبس الجورب وتشيطن
اي فعل فعلا مكروها وترهوك اي تبختر وتمسكن اي اظهر الذل
والحاجة وتغافل وتكلم وينبغي ان تعلم ان عدم الالحاق في تجلبب
انما هو بتكرير الباء والتاء انما دخلت لمعنى المطاوعة كما كانت
كذلك في تدحرج ولان الالحاق لا يكون في اول الكلمة وفي نحو
وتشيطن وترهوك بالواو والياء لا بالتاء كما مر وفي تمسكن

كلام ياتي في باب ذي الزياده انشاء الله وليست الالف في تغافل للالحاق
لان الالف لا يقع للالحاق حشواً لا في الاسم ولا في الفعل لكن المص قيد
ذلك بالاسم في ذي الزياده وتضعيف العين لا يكون للالحاق فتكلم
لا يكون ملحقا ذكر جميع ذلك في شرح الهادي ثم قيل اطلاق لفظ
الالحاق سهو واما الملحق بإحرنجم فنحو اقعنسس اي تاخر ورجع
الى خلف من القعس وهو خروج الصدر ودخول الظهر ضد الحدب
واسلنقى اي وقع على القفا فهذه اقسام الملحقات وهي خمسة
عشر واما غير الملحق من الموازن فثلثة نحو اخرنجم وجرب وانما
حكموا بان شملل ملحق بدحرج دون اخرج واخويه لان شرط الالحاق
توافق المصدرين وقد قالوا شملل شمللة كما قالوا دحرج دحرجة و
ولم يجئ مصدر اخرج واخويه على ذلك فان قلت فقد قالوا
اخرج اخراجا كما قالوا دحرج دحراجا قلت اجيب عنه بوجهين الاول
ان الاعتبار انما هو بالفعللة لاطرادها وعمومها في جميع فعلل وا
الفعلال فلا اعتداد به وانما هو دخيل فيه غير مطرد ومجيئه في بعض
الصور فانهم لم يقولوا قحطابا وعربادا بل يقولون قحطبه وعربده
يقال قحطبه اي صرعه ورجل معربد يوذي نديمه في سكره والعربده
سوء الخلق الثاني ان الشرط توافق المصادر اجمع واما غير الموازن فسبعه
نحو انطلق واقتدر واسحر واشهاب واشهب واغدودن اي
طال الشعر وتم من الغدن وهو الاسترخاء واعلوط كما يقال اعلوط بعيره

اذا تعلق بعنقه وعلاه وانما حكمنا على اقعنسس بانه موازن لاحرنجم
وعلى استخرج بانه غير موازن له لانا لم نعن بالموازنه صورة حركاته
وسكناته وانما عنينا وقوع الفاء والعين واللام في الفرع موقعها
في الاصل الملحق به وان كانت ثم زيادة فلا بد من وقوع مماثله
في الملحق واستخرج بالنسبة الى احرنجم على خلاف ما ذكرنا في الاصليه
والزيادة جميعا اما في الاصليه فلان الفاء وهو فاء وقعت موقع
النون الزايد في الاصل واما في الزيادة فلان النون واقعه موقع
في الاصل بعد الفاء والعين وليس في الفرع نون في موضعها او استكان
قيل افتعل من السكون فالمد شاذ وقيل استفعل من كان فالمد قياسي
لما ذكر ان غير الموازن سبعة واستكان من جملتها اشار الى انه اما افتعل
او استفعل فقال بعضهم انه استفعل ثم اختلفوا فيه فقيل هو من الكون لانه
يقال استكان اذا ذل وخضع اي صار له كون خلاف كونه كما يقال
استحال اذا تغير من حال الى حال الا ان استحال عام في كل حال واستكان
خاص بالتغير عن كون مخصوص وهو خلاف الذل وقيل هو من الكين
وهو لحم الفرج لانه في اسفل موضع واذل اي صار مثله في الحقارة
والذل والاخرون زعموا انه افتعل من السكون وزيدت الالف لاشباع
الفتحة كقول عنترة ينباع من ذفرى غضوب جسرة زيافة مثل
الفنيق المكدم اي ينبع العرق من خلف اذن ناقة غضوب موثقة
الخلق والزيافه المتبخترة والفنيق الفحل المكرم والكدم العض

يقال كدمه اى اثر فيه بحديدة وقول اخر وانت من الغوائل حين ترمي
ومن ذمّ الرجال بمنتزاح والمنتزح المتبعد وقال ابو على الفارسى
فى قوله تع وما ضعفوا وما استكانوا الا اقول انه افتعلوا من السكون
وزيدت الالف كامتزاح لكنه عندى استفعلوا مثل استقاموا و
العين حرف علة ولذا انثبت فى اسم الفاعل نحو مستكين وفى نحو يتكين
على انه يجوز ان يكون من الزيادات اللازمه كما قالوا مكان وهو مفعل
من الكون ثم قالوا امكنة واماكن وتمكن واستمكن على توهم اصالة
الميم للزومه وثباته فى جميع متصرفاته ففعل لمعان كثيرة لما كان
فعل بالفتح اخف ابنية الافعال جاء لمعان لا تنضبط كثرة وسعة
فقلما يوجد فعل غير ذى معنى الا وقد استعمل بمعناه فهذا معنى
معانيه ووجوهها وباب المغالبه يبنى على فعلته وافعله نحو كارمنى
فكرمته اكرمه الا باب وعدت وبعت ورميت فانه افعله بالكسر
وعن الكسائى فى نحو شاعرته فشعرته اشعره بالفتح وباب
يعنى بالمغالبه ما يذكر بعد المفاعلة مسندا الى الغالب اى المقصود بيان
الغلبه فى الفعل الذى جاء بعد المفاعلة على الاخر فاذا قلت كارمنى
اقتضى ان يكون من غيرك اليك كرم مثل ما كان منك اليه فان
غلبته فى الكرم واردت بيانه فبنيته على فعل بفتح العين لانه
معاينه ثم خصوا له من ابوابه بالرد اليه ما كان عين مضارعه
مضموما وان كان من غير هذا الباب نحو كارمنى فكرمته بكارمنى

فاكرمه وضاربنى فضربته يضاربنى فاضربه فهذا قد ضربته وضربك
ولكنك غلبته فى الضرب ويجوز ان لا يكون ضربته ولا ضربك ولكنهما
ضربتما غيركما لتغلبه فى الضرب ذلك وليغلبك وكذا البواقى
وانما فعلوا كذلك لان الفعل بمعنى المغالبة قد جاء كثيرا من هذا
الباب نحو الكبر وهو الغلبه بالكبر والكثر وهو الغلبه بالكثرة
والقمر وهو الغلبه بالقمار فنقلوا من غير ذلك الباب ايضا اليه ليدل
على المراد الموضوع له ثم استثنى من هذه القاعدة معتل الفاء واويا
كان نحو وعد او يائيا نحو يسر فانه لا ينقل الى يفعل بالضم لئلا
يلزم خلاف لغتهم انه لم يجئ مثال مضموم العين فيقال واعدنى
وعد ثم اعده وياسرنى فيسرته ايسره ومعتل العين واللام
اليائى فانه لا ينقل الى يفعل بالضم بل تبقى على الكسر فيقال بايعنى
فبعته ابيعه وراماني فرميته ارميه اذ لم يجئ اجوف ولا ناقص
يائى من يفعل بالضم لانك لو ضممت عينه لانقلبتا الياء واوا
فيلتبس بذوات الياء وعلى هذا احمل الجوهرى قول جرير فالشمس
طالعة ليست بكاسفة :: تبكى عليك نجوم الليل والقمرا ::
اى ان الشمس غلبت نجوم الليل والقمر بالبكاء ويجوز ان ينتصب
نجوم الليل بكاسفة اى انها لم تكسف النجوم والقمر لعدم ضوئها
وقيل يريد الواو التى بمعنى مع اى الشمس تبكى والنجوم والقمر
ثم حذفها وهذا بعيد واستثنى الكسائى ما فيه حرف الحلق نحو

اوله
نعى النعاة امير المؤمنين لنا :: يا خير من حج بيت الله واعتمرا
حملت امرا عظيما فاصطبرت له
وسرت فيه بعون الله يا عمرا
الالف للندبة ١٢